مجلة إكليل للدراسات الانسانية
التصنيف الورقي: العدد 19 /ايلول/2024
المجلد(5)- العدد(3)-الجزء(1) IASJ–Iraqi Academic Scientific Journals

الأسس التنظيرية لرفض الجذر الثنائي في اللغة العربية

الباحثة: رحاب زهير لازم
أ.د. مها خير بك ناصر
الجامعة الاسلامية في لبنان

الكلمات المفتاحية: الأسس ، التنظير، الجذر

الملخص:

الجذر الثنائي في اللغة العربية هو أصل الكلمة، ويتكون من حرفين، ويتم دراسة الجذر الثنائي من منظورين مختلفين، هما القبول والرفض.

من الممكن أن يتم دراسة المفهومية والمعرفية للجذر الثنائي من ناحية الرفض للجذر الثنائي والنظر إليه على أنه مجرد جذر لتكوين الكلمات دون أهمية في الواقع ولا يحمل معنى ذاتيا، وهذا المنظور يركز على الكلمات نفسها وكيفية استخدامها دون الحاجة إلى فهم أصل الجذر.

فالاستقبال أو الرفض للجذور الثنائية يعتمد على السياق والغرض من الدراسة. بالنسبة للدارسين والباحثين في اللغويات والدراسات اللغوية، فإن فهم الجذور الثنائية من منظور القبول يمكن أن يكون مفيدًا لفهم كيفية تشكيل المعاني وتطور اللغة، بينما من الممكن أن يكون منظور الرفض مفيدًا للأشخاص الذين يهتمون بتطبيقات اللغة دون الحاجة إلى التعمق في تحليلها المقصود

المقدمة:

لم تحظَ نظريّة الأصل الثّنائيّ للجذر في اللغة العربيّة بالقبول التام فقد توجه إليها عدد من الباحثين بالرّفض، والتّشيك في وجودها، وكان لهذا الرّفض أسس استند إليها الرّافضون للثّنائيّة؛ لذلك لابُدَّ من معرفة ما الرّفض وماذا يقصد به.

عرَّف اللّغويّون الرّفض بأنه التّرك، فقالوا: " (رفض) الرّاء، والفاء، والضّاد أصل واحد، وهو التّرك، ثمّ يشتق منه. يقال رفضت الشّيء: تركته. هذا هو الأصل، ثمّ يشتق منه أرفض الدّمع من العين: سال، كأنّه ترك موضعه. وكل متفرق مرفّض."[1]

نستنتج ممّا سبق أنّ الرّفض هو ترك الأمر، ورماه، وتفرّق عنه، وهذه هو المعنى الذي أخذ به اللّغويّون الرّافضون ثنائيّة الجذر، وربما كان ذلك نتيجة انتشار الجذور الثّلاثيّة،

واستعمالها بين النّاس، واشتقاق المفردات منها، وهذا ما قاد اللّغويّين إلى رفض الجذور الثّنائيّة، وعدم تقبلها؛ لكونها تفتقر إلى معنى واضح وذلك؛ لأنّ الجذور الثّنائيّة لا يكتمل معناها إلّا بعد إضافة حرف ثالث لها، وممّن ذهب إلى رفض الجذور الثّنائيّة الدّكتور رمضان عبد التّوّاب * بقوله: " خلاصة الرّأي في الثّنائيّة أنّها وإن وجدت في بعض الكلمات السّاميّة، فإنّنا لا يصح أن نعدّها الأصل الأوّل لهذه اللّغات، ونحن مع الأستاذ عبد اللّه أمين في أنّه لا يمكننا أن نسلّم بأنّ رجلا أصله (رجّ)، وقردا أصله (قرّ)، وفيلا أصله (في)، كما يقولون."[2]

يؤكّد الدّكتور رمضان عبد التّوّاب أنّ الجذور الثّنائيّة، وإن كانت موجودة، فهي ليست أصل اللغة، بل إنّ وجودها وجود طبيعي، كما هو حال الجذور الأخرى الموجودة إن كانت ثلاثيّة، أو رباعيّة، أو خماسيّة، فهي موجودة لكنّها ليست أصلاً، ويذكر من جانب آخر رفضه للجذر الثّنائيّ من حيث الأصل بقوله نحن مع الأستاذ عبد اللّه، إذ يرى الأستاذ عبد اللّه رفضه للجذور الثّنائيّة جملة، وتفصيلا بقوله لا يمكن أن نسلّم أنّ أصل المفردات إن كانت أسماء، أو أفعالاً بحرفين كما مثّل ذلك بقوله: (رجلا أصله رج)، فكلام الأستاذ عبد اللّه يؤيده الدّكتور رمضان عبد التّوّاب. وذهب الدّكتور مؤيّد حسين منشد *مذهب الدّكتور رمضان عبد التّوّاب برفضه للثّنائيّة من خلال نفى وجودها قبل وجود الجذور الثّلاثيّة، لكن خالفه من جانب آخر، فقد أقرّ بوجود الثّنائيّة مع الثّلاثيّة، ومصاحبة لها بقوله: " أنّ المنطق لا يحتّم استعمال الأصول الثّنائيّة قبل الأصول الثّلاثيّة، بل يمزج استعمالهما معا." [3]

يرى الدّكتور مؤيّد أنّ المنطق لا يلزم استعمال اللّغويّين الجذور الثّنائيّة قبل الثّلاثيّة، هذا كلام صائب؛ لكن مع ذلك، فليس استعمال الجذور يعتمد على عدد أحرف الجذر، فالبحث هنا يقتصر على أصل الجذور، وهل هي جذور ثنائيّة، وما أراده الدّكتور مؤيّد هنا أنّ الجذور الثّنائيّة إنّ وجدت، فهذا لا يحتّم استعمالها قبل الثّلاثيّ، ونكتفي باستعمالهما معا.

وبناءً على ما سبق سيكون التّركيز على تحديد الأسس التي استند إليها الرّافضون لثنائيّة الجذر، ومن هذه الأسس، تمكّن الثّلاثيّ، وقلّة الألفاظ الثّنائيّة، وأبنية الكلمات، الفصاحة، الميزان الصرفي، التّخيّلات والظّنّ، النّحت، الصّيغ المسموعة، مرحلة تاريخيّة انتهت، الجذور مرتكز أساسي.

1- تمكّن الثّلاثيّ

من الأسس التي رفض بسببها علماء اللغة الجذر الثّنائيّ هو تمكّن الثّلاثيّ، وهذا التّمكّن جاء نتيجة سعة انتشار الثّلاثيّ، وكثرة استعماله، وكذلك اعتماد علماء العربيّة على ما سمع

من كلام العرب من ألفاظ، وكان أغلبها ذوات الثّلاثيّ، وهذا أمر يعد ظاهرة موجودة، ومتفشّية؛ لذلك من الصّعب إرجاع هذه الأصول الثّلاثيّة إلى ثنائيّة.

وعرف اللّغويّون التّمكين هو الجمع: " مكّن: المكن والمكن: بيض الضّبّة والجرادة ونحوهما . . . واحدته مكنة، ومكنة بكسر الكاف، وقد مكنت الضّبّة، وهي مكوّن وأمكنت، وهي ممكن إذا جمعت البيض في جوفها."[4]

ويرى ابن سيّدة* (ت458ه) أنَّ التّمكّن اصطلاحا: هو السّيطرة بقولة: " المتمكّن من الأسماء: ما قبل الرّفع، والنّصب، والجرّ لفظا."[5]، وفضلا على ما نقله ابن سيدة، فقد حدّه الزّمخشري *(ت538ه)، بأنَّه السّيطرة، والاستمكان بقوله: " مكّنته من الشّيء، وأمكنته منه، فتمكّن منه واستمكن، ويقول المصارع لصاحبه : مكني من ظهرك، وأمّا أمكنني الأمر، فمعناه أمكنني من نفسه."[6]، وذكره ابن الاثير*(ت606ه) في كتابه النّهاية في غريب الحديث والأثر" المكنات: بمعنى الأمكنة. يقال: النّاس على مكناتهم وسكناتهم: أي على أمكنتهم ومساكنهم ... المكنة: من التّمكّن، كالطّلبة والتّبعة، من التّطلّب والتّتبّع."[7]

نستنتج من هذا التّمكّن في اللغة هو التّجميع، وفي الاصطلاح الحماية، أو السّيطرة، أو التبعة، وكذلك هو الحال بالنّسبة للأصل للثّلاثيّ، فتمكنه هذا يعد سيطرته، وانتشاره، وهذه الأصول ثابتة في أصالتها، كما أشار الفراهيدي إلى أنّ الأسماء لا تكون أقلّ من ثلاثة أحرف بقوله: إنّ " الاسم لا يكون أقلّ من ثلاثة أحرف.

حرف يبتدأ به، وحرف يحشى به الكلمة، وحرف يوقف عليه، فهذه ثلاثة، أحرف مثل سعد، وعمر، ونحّوهما من الأسماء." [8]

ومن الواضح جدّا أنّ الفراهيدي خصّ الأسماء من دون الأفعال بالجذر الثّلاثيّ على الرّغم من أنّ الفراهيدي من المؤيّدين لوجود الجذر الثّنائيّ، وقد ذكر ذلك في الفصل الأوّل، ورفضه هذا لا يعني عدم اعتراف منه بوجود الجذور الثّنائيّة، وذكر أيضا أنّ الأسماء من غير الأعلام - اسم علم جنس - عند ذكر الأسماء المتمثّلة (قد، هل، لو)، تشدّد " فإن صيرت الثّنائيّ مثل قد، وهل، ولو اسما أدخلت عليه التّشديد، فقلت: هذه لوّ مكتوبة، وهذه قدّ حسنة الكتبة، زدت واوا على واو، ودالّا على دال، ثمّ أدغمت وشدّدت."[9]

يذكر الخليل في مقدمة كتاب العين أنّ الأسماء المتكوّنة من حرفين هي ليست ثّنائيّة بل إنّها ثلاثيّة، وذلك بتشديد أحد الأصول، وإدغامها، وهذا ما وجدت عليه اللغة.

يتضح من كلام الخليل أنّ تمكّن الثّلاثيّ في الأسماء بات واضحا، وقد تبعه في ذلك أبو الحسن* (ت381هـ)، بقوله: أنّ تمكّن الثّلاثيّ ليس فقط في الأسماء، بل حتّى في الأفعال، بقوله: " أنّ الأفعال الأصول تقع على ضربين : ثلاثي ورباعيّ ."[10]

أنّ ما ورد عن أبي الحسن هنا أنّ الأصول في اللغة العربيّة تكون متنوعة، وهذا التّنوّع ليس بكثير، بل هو على ضربين أي على نوعين، ومن هذين النّوعين تدرجت باقي الجذور، كأنّه يريد أن يوضّح أنّ الأصل ثلاثي، ورباعيّ بوصفه أنّه أصل، أمّا باقي الجذور التي ليست بأصول، فقد تكون متنوعة، وهذا ما جعله حصرا على الأفعال من دون الأسماء، وهو بهذا ينفي وجود الجذور الثّنائيّة، وأنّ العربيّة قائمة على أصلين فقط، يبدو من قول أبي الحسن أنّه كان من أنصار السّماعيّ، فقد قلّ استعمال الأفعال الثّنائيّة، بل وحتّى الخماسيّة، والسّداسيّة، وقلّ تناولها بين النّاس، فقد قال قوله هذا نسبة إلى ما هو مستعمل بكثرة عند العرب.

وذكر السّيوطي*(ت911هـ) صاحب كتاب المزهر أنّ الثّلاثيّ أكثر انتشارا من الثّنائيّ، وأوضح ذلك بقوله: " ألّا ترى أنّ ما جاء من ذوات الحرفين جزء لا قدر له فيما جاء من ذوات الثّلاثة، وأقل منه ما جاء على حرف واحد، فتمكّن الثّلاثيّ (إذن) إنّما هو لقلّة حروفه ولشيء آخر وهو حجز الحشو الذي هو عينه بيّن فائه، ولامه وذلك لتباينهما، وتعادي حاليهما ألّا ترى أنّ المبتدأ (به) لا يكون إلّا متحرّكا، وأنّ الموقوف عليه لا يكون إلّا ساكنا، فلمّا تنافرت حالاهما وسطوا العين حاجزا بينهما لئلا يفجؤوا الحس بضدّ ما كان آخذا فيه ، ومنصبا إليه، فقد وضح بذلك خفّة الثّلاثيّ. " [11]

أوضح السّيوطي أنّ الجذور ذات الأصل الثّنائيّ هي جذور قليلة جدّا مقارنة بالجذر الثّلاثيّ، وأكّد أنّ تمكّن الجذور الثّلاثيّة لقلّة حروفها، وهذا كلام غير مقبول، فإن كان قلّة الأصوات سببا لتمكّن الثّلاثيّ، فإن الجذر الثّنائيّ أقلّ أصواتا منه، وكذلك قوله لوجود صوت، أو جزء الحشو، وهو متوسط بين الصّوت الأوّل، والثّالث، فقد زعم أنّ الحرفيّين الأوّل، والثّالث متنافرة في حركاتها؛ لذلك وضع الحشو ليتوسّط هذا التّنافر، ويمثّل حاجزا بينهما. وذهب فريق من العلماء على أنّ الأصول الثّلاثيّة هي أساس الجذور، وقد أورد الكرملي ذلك بقوله: " فريق يقول: إنّ الكلم، وضعت في أوّل نشوئها على ثلاثة أحرف بهجاء واحد أو هجاءين. ثمّ جرى عليها المتكلّمون بها، حدّ ما تقدمت الإشارة إليه قبيل هذا، فاتّسعت لهم الآفاق المتنوّعة، وظهرت الفروق، وكثرت اللّغات، واختلفت اللّغات إلى آخر ما كان من هذا القبيل "[12]

ترتبط اللغة العربيّة بوجود الجذور الثّلاثيّة، وأوضح ذلك فريق من العلماء بقولهم إنّ الأصول اللّغويّة، وضعت على ثلاثة أحرف، وظهر هذا جليّا من خلال المعاجم، وكتب النّحو، والصّرف، فإن باتّساع الأفق، وانتشار اللّغات ظهر الفرق بين لغات البلدان فتمكّن الثّلاثيّ هذا جعلهم يرفضون الجذور الثّنائيّة.

ولا يقتصر تمكّن الثّلاثيّ على العربيّة فقط، بل يطال حتّى اللّغات السّاميّة، وأوضح ذلك الدّكتور صبحي الصّالح في كتابه دراسات في فقه اللغة بقوله: " اللّغات السّاميّة - بوجه عام – تشترك في عدد من الخصائص الدّالّة على وحدة أصلها، فهي تمتاز عن سائر اللّغات الأخرى بأنّ أصول كلماتها تتألّف غالبا من ثلاثة أصوات ساكنة . . . وإن كان بعض العلماء المحدثين يجنح إلى ثنائيّة الأصول السّاميّة كالأب مرمرجي الدّومنيكي " [13]، يرى الدّكتور صبحي الصّالح أنّ اللّغات السّاميّة، ومن ضمنها العربيّة يقال: إنّها تشترك في أصل واحد، وأنّ أغلب مفرداتها ذوات الجذر الثّلاثيّ، وأن أصوات هذه الجذور هي أصوات ساكنة، ألّا أنّ هذا الكلام فيه شيء من اللّبس، فقد ذكر بالدّليل في الفصل الأوّل من هذا البحث أنّ أغلب مفردات اللّغات السّاميّة ترجع إلى أصول ثنائيّة، وهذا ما أكّد عليه الدّومنيكي. فإن قول القائل: إنّ " تمكّن الثّلاثيّ إنّما هو لقلّة حروفه - لعمري - ولشيء آخر، وهو جزء الحشو الذي هو عينه بيّن فائه ولامه، وذلك لتباينهما ولتعادي حاليهما. " [14]

وممّن ذهب إلى أنّ تمكّن الثّلاثيّ على الثّنائيّ لقلّة حروفه، هذا كلام مردود، فلو كانت قلّة الحروف هي من جعلت الجذر الثّلاثيّ سائدا، لكان أولى بالجذر الثّنائيّ بهذا الانتشار، والتّوسّع، والتّمكّن؛ لكون حروفه أقلّ من الثّلاثيّ، أمّا قوله: إنّ الجذر الثّلاثيّ متمكن من اللغة، وذلك لوجود حرف يتوسّط بين الأوّل، والثّالث، فمعروف عن العربيّة أنها لا تقف على متحرك، ولا تبتدأ بساكن؛ لذلك عبّر عن قوله لتباينهما، وتعادي حاليهما أيّ تعاكس الأمرين بين ساكن، ومتحرّك.

وأمّا قول من ذهب إلى أنّ " هذه الاختلافات حول الأصول، تجعلنا نميل إلى الأصل الثّلاثيّ لشيوع استعماله، ولتوسّطه بين الأصلين الثّنائيّ، والرّباعيّ، وهذا لا يعني أنّه الأصوب إلّا أننا نعتقد أنّ ما وصلت إليه الدّراسات حول هذه المسألة هو استمراريّة الاختلاف بين الباحثين."[15]

ومن الأمور المسلم بها هو شيوع الجذر الثّلاثيّ في العربيّة، وليس فقط شيوعه، وكذلك توسطه بين الجذريّين الثّنائيّ، والرّباعيّ، فلقلة سماع المفردات الثّنائيّة، وكذلك الرّباعيّة، فإن

العرب تستعمل الثّلاثيّ أكثر من أيّ جذر آخر على رغم من وجود الجذور الأخرى، وهذا ليس غريبا؛ لكن الأمر الذي يثير الاهتمام، والسّؤال لِمَ استعمل الثّلاثيّ أكثر؟

أُوعز هذا إلى اكتمال المعنى وتوفّره من دون أي عناء على عكس الثّنائيّ، فقد يستوجب الأمر الرّجوع إلى معنى مشترك بين عدّة مفردات؛ لكي يستخرج معنى عام، وشامل، وكذلك الأمر بالنّسبة إلى الرّباعيّ على الرغم من قلّة مفرداته، وكذلك قلّة استعماله.

" وكان ريمون طحّان يرى أنّ معظم الكلمات في اللغة العربيّة ينشأ عن أصول ثلاثيّة . . . وهي حجر الزّاوية في إقامة التّنظيم الرّياضيّ اللّغويّ المتكامل."[16]

فما ورد عن ريمون الطّحّان أنّ الأسماء، والأفعال تنشأ عن أصول ثلاثيّة، بل أنّ معظم الكلمات أصلها جذور ثلاثيّة، وكذلك عدّ الجذر الثّلاثيّ هو المنظم للمثلّث اللّغويّ، وهو حجر الزّاوية، وعلى أساس هذا تقلّب المفردات الثّلاثيّة إلى ستّة مفردات، وهذا حساب رياضيّ، اعتمده الخليل بن أحمد الفراهيدي في (معجمه العين) المعجم العربيّ الأوّل الذي استعمل منهج التّقليبات للجذور بحسب نضام رياضيّ، وكيف أنّه يشتق الأصول العربيّة من خلال تقلّبات الجذر، فقد قلب الجذر الثّنائيّ على تقليبتين أمّا الجذر الثّلاثيّ، فقد قلبه على ستّة تقليبات و " عدّ علماء اللغة الصّيغة الثّلاثيّة للكلمة الصّيغة القياسيّة للاشتقاق في كثير من اللّغات منذ أقدم عصورها التّاريخيّة "[17]، ويرى علماء العربيّة أنّ الصّيغة الأساسيّة للاشتقاق هي الصّيغة الثّلاثيّة، وقد ذكر صاحب كتاب أصول اللغة العربيّة أنّ الجذور الثّنائيّة قليلة وتكاد تكون معدومة بقوله: " ألّا ترى أنّ ما جاء من ذوات الحرفين جزء لا قدر له، فيما جاء من ذوات الثّلاثة، وأقل منه ما جاء على حرف واحد.

فتمكّن الثّلاثيّ إذن إنّما هو لقلّة حروفه، ولشيء آخر: وهو حجز الحشو الذي هو عينه بيّن فائه ولامه، وذلك لتباينهما وتعادي حاليهما " [18]

يرى الدّكتور شاهين* أنّ ما جاء من الجذور الثّنائيّة لا قيمة له بين الجذور، ويريد بقوله هذا أنّ الجذور الثّنائيّة قليلة مقارنة بالجذور الثّلاثيّة، وكذلك الأصول ذات الجذر الأحاديّ، فقد جاءت أقلّ من الثّنائيّ، فقد فضّل الثّلاثيّ عليهما وذلك؛ لأنّ الجذور الثّلاثيّة جذور معتدلة، وواضحة المعنى، على الرغم من أنّ ما ذكره الدّكتور شاهين هنا ليس بكلام خطأ؛ لكن فيه شيء من المغالطة، فعلى الرغم من وجود الجذور بكثرة؛ لكن هذا لا يعني أن نرفض الجذور الأحاديّة، وكذلك الثّنائيّة، وخير دليل على ذلك هو وجود أحرف الهجاء الأحاديّة، وهي أصل المفردات جميعها .

2- قلّة الألفاظ ذات الجذر الثّنائيّ

من أهمّ الأسس التي أدّت إلى رفض الجذر الثّنائيّ هو قلّة الألفاظ الثّنائيّة، وذكر علماء اللغة أنّ الجذور الثّنائيّة ذكرت قليلة في اللغة، وهذا ما جعلها لا تعد أساسا؛ لأن تكون أصل الجذور الثّلاثيّة. والقلة في اللغة هي: " قلّ : قال اللّيث: قلّ الشّيء يقل قلّة ، فهو قليل" [19] " قلّل شيء قليل وجمعه قلّل " [20]

أمّا القلة في الاصطلاح هي: " القلة: خلاف الكثرة.

والقل: خلاف الكثر. قلّ يقل قلّة، وقلّا، فهو قليل، وقلال، وقلال، بالفتح، عن ابن جنّي. وقلّله، وأقلّه: جعله قليلا. وقيل: قلله: جعله قليلا. واقل: أتى بقليل " [21]

من هذا يتّضح أنّ القلّة تعني ما نقص حجمه، وقلّ عدده وهو خلاف الكثرة.

فقلّة ألفاظ الجذور الثّنائيّة في العربيّة ساهم كثيرا في عدم الاعتراف بوجودها كأصول للعربيّة، فاستبعد علماء العربيّة أن يكون أصل الجذور الثّلاثيّة (الكثيرة) هو وجود جذور ثنائيّة، ومنهم الدّكتور مؤيّد بقوله: " احتواء النّظريّة الثّنائيّة على ألفاظ محدودة في اللغة العربيّة، واللّغات السّاميّة لا تكفي لتكون دليلا على جعل الكلمات الثّلاثيّة مستمد من لغة ثنائيّة الأصل."[22] .

فقول من ذهب إلى أنّ نظريّة الجذر الثّنائيّ نظريّة قليلة الألفاظ، ومحدودة ولا يمكن للعربيّة أن تجعل هذه الألفاظ دليلا على، وجودها قبل تكوّن الجذر الثّلاثيّ، هذا كلام عار عن الصّحّة، فإن العربيّة بنيت مفرداتها على ثمان وعشرين حرفا، فليس بغريب أن يكون لها جذر ثنائي، وقد ذكر ذلك في الفصل الأوّل، وكذلك هي ليست ذات ألفاظ قليلة، بل قلّة استعمال الألفاظ الثّنائيّة جعلهم يلجؤون إلى الثّلاثيّ؛ لكون معانيه مستقرّة. فضلا عن قلّة الألفاظ الثّنائيّة، وكذلك قلّة استعمالها على الرّغم من ايقان بعضهم بوجودها، فإن " الأمثلة التي ساقها علماء اللغة الموقنون بالثّنائيّة قليلة جدّا وتكون نسبيّة ضئيلة من المادّة اللّغويّة"[23]، ويبدو أنّ علماء اللغة الموقنون بنظريّة الجذر الثّنائيّ حين أقرّوا بوجود الجذور الثّنائيّة لم يجروا إحصاءات على معاجم اللغة بصورة دقيقة، ومكثّفة، وهذه أحد الأسباب التي جعلت أمثلة الثّنائيّ قليلة، وعدها بعض اللّغويّين غير كافية لإثبات وجود الجذر الثّنائيّ، وكذلك عدها بعضهم نظريّة افتراضيّة قابلة للرّفض، أو القبول، فمن الطّبيعيّ أن تتلقّى أيّ نظريّة فكرة الرّفض، والقبول، فقلّة ألفاظها أسهم كثيرا برفضها و " ناقش علماء اللغة نظريّة نشأة

اللغة عن طريق المحاكاة، ووجودها وأنّها نظريّة افتراضيّة قابلة للرّفض، والقبول، فهي تحكي أصوات محددة لا تستوعب كلّ اللغة." [24]

ناقش علماء اللغة وجود الجذور الثّنائيّة، ووجدوا أنّها محاكاة لأصوات الطّبيعة، وهذا ليس بجديد، فقد ذكر ذلك في الفصل الأوّل، أمّا قول علماء اللغة :إنّ الجذور الثّنائيّة لا تستوعب كلّ اللغة، فهذا كلام حسن من حيث أنّ لا يمكن لنوع واحد من الجذور أن يستوعب كلّ اللغة، فإن الجذور الثّلاثيّة على الرغم من كثرتها، وانتشارها إلّا أنها لا تستوعب كلّ اللغة، فهنالك غيرها ما هو رباعي، وخماسيّ، وسداسيّ، وكذلك ثنائي، وهذا التّنوّع في الجذور يدل على أنّ لا يمكن لنوع واحد من الجذور أنّ يستوعب كلّ اللغة، " ومهما بلغت النّظريّة من أهميّة في نمو الجذور، وتطوّرها إلّا أنّها لا تنطبق على عدد من الجذور التي تتناقض معها، أنّ لا تنطبق عليها النّظريّة، هذا الأمر جعل بعض الباحثين يوجّهون سهام الانتقاد لها. "[25]

وذكر صاحب كتاب تأصيل الجذور السّاميّة الدّكتور قدوري أنّ الجذر الثّنائيّ مهمّا بلغ من أهميّة ، فإنّه لا ينطبق على الجذور جميعها، وهذا كلام واقعي، وحقيقيّ، فلا يوجد نوع من أنواع الجذور سواء أكانت ثنائيّة، أم ثلاثيّة، أو رباعيّة ، أو خماسيّة تنطبق عليها جذور اللغة جميعها؛ لكن هذا لا يعط الحق برفض الجذور الثّنائيّة، وتوجيه سهام الاتّهام لها، و " أنّ أصحاب النّظريّة الثّنائيّة عند إرجاعهم بعض الكلمات الثّنائيّة، والثّلاثيّة يختارون ما يؤيّد وجهة نظرهم، ويغفلون المعاني الأخرى للكلمة، وأنّ كانت تبدو معاني أساسية في اللغة، فمثلا جعلوا مادّة (أمّ) أصلا لكلمة أمر ، ولكنّهم أغفلوا كلمة (أمّ)" [26]،فأصحاب النّظريّة الثّنائيّة لم يجروا إحصاءات على المفردات اللّغويّة جميعها؛ لكن هذا لا يعني أنّهم اختاروا ألفاظ، أو معاني تؤيّد نظريّتهم، وسنرى ذلك في الفصل الثّالث من هذا البحث، وذكر الدّكتور مؤيّد أنّ الجذور الثّلاثيّة ترجع إلى أصول ثنائيّة لا تتفق معانيها مع معنى الأصل الثّنائيّ، وبين ذلك بقوله : " معاني الكلمات الثّلاثيّة التي زعم أصحاب هذه النّظريّة، أنّها ثنائيّة الأصول، لا تتفق دائما مع معنى هذا الأصل الثّنائيّ فكلمة (القط) تعني القطع لكنها بعيدة كلّ البعد عن معاني الكلمات (قطر ، قطن ، قطو . . .)"[27]

أنّ ما ذكره الدّكتور مؤيّد يؤكّد أنّه لا يوجد معنى جامع، وشامل، بين المفردات ذات الجذر الثّنائيّ المشترك، ولا يتفق هذا المعنى مع المفردات جميعها، ومثال على ذلك كلمة (قطر، قطن، قطو)، فإن الكلمات التي اشتركت بالجذر الثّنائيّ قطّ لا تتشابه في المعنى العام، وسنرى هل هذا الكلام صحيح ، فمثلا قطر- قطر الماء ، قطر الإبل بعضها إلى بعض [28]

القطر - التّتابع [29]

قطن - قطن بالمكان يقطن أقام به وتوطّنه [30]

قطو - مقاربة الخطوة لا نها تقطو في المشية [31]

المفردات (قطر، قطن، قطو) اشتركت بمعنى جامع واحد، وهو (القطع)، فإن قطر، وهي قطرة الماء قد انقطعت من المصدر المسبب لها، كالغيمة مثلا ونزلت.

وكذلك قطن القطن في اللغة، وهو السّكون، والثّبوت في مكان معيّن، فإن هذا الثّبوت، والسّكون جاء نتيجة انقطاع الشّخص عن السّفر؛ لذلك هو قطن، أمّا قول قطو، فقد جاءت في اللغة مقاربة الخطوة، فمتى رفعت قدم، وأنزلت أخرى، فبين رفع قدم، وتنزيل أخرى هناك انقطاع، من هذا يتبيّن أنّ المفردات (قطر، قطن، قطو) ليست ببعيدات عن معنى القطع كما ادّعى قائلها؛ لذلك، فهي ترجع إلى معنى عام مشترك واحد، وهو معنى الجذر الثّنائيّ، وهذا ما يجعلنا نثبت للقائل أنّ قوله لا صحّة له من أنّ الألفاظ لا تتفق جميعا مع المعنى المشترك للجذر الثّنائيّ .

3- أبنية الكلمات

من الأسس التي سار عليها اللّغويّون القدماء التي أدّت إلى رفض الجذور الثّنائيّة هي أبنية الكلمات، وقد قسموها إلى ثلاثي، ورباعيّ، وخماسيّ، وسار على ذلك من أتى بعدهم، وقبل الخوض في أبنية الكلمات لابُدَّ من معرفة ماذا نقصد بالأبنية؟

عرف اللّغويّون الأبنية هي " (البنية) ما بنّي (ج) بنى وهيئة البناء ومنه بنية الكلمة أي صيغتها وفلان صحيح البنية " [32]

أمّا الأبنية اصطلاحا فتعني: " البناء واحد الأبنية، وهي البيوت التي تسكنها العرب في الصّحراء، فمنها الطّرّاف، والخباء، والبناء، والقبّة، والمضرب." [33]

حدّد علماء اللغة مفهوم الأبنية،وهي هيئة بناء، وصياغة الاسم، والفعل في العربيّة. "وتقسيم الاسم المجرد إلى ثلاثي، ورباعيّ، وخماسيّ، هو رأي سيبويه، وجمهور البصريّين، أمّا الكسائي* والفراء* وجمهور الكوفيّين فإنّهم يرون أنّه ثلاثي، وما عداه زائد بحرف، أو حرفين.[34] وقسَّم سيبويه الأسماء المجرّدة إلى ثلاثي، ورباعيّ، وخماسيّ، وتبعه بذلك جمهور البصريّين، أمّا الكوفيّون، وعلى رأسهم الفراء، ومن تبعه من الكوفيّين ذهبوا إلى أنّ الأسماء المجرّدة هي ثلاثيّة، وما زاد على ذلك فهو مزيد، وليس أصلي، وخصّوا هذه الزّيادة بالصّوت،

والصّوتيّين . فإن البناء في الأصول العربيّة ينقسم " إلى ثلاثي، ورباعيّ، وخماسيّ؛ لأنه إن كانت في الكلمة ثلاثة أحرف أصول فثلاثي " [35]

بين صاحب كتاب كشّاف اصطلاحات الفنون أنّ البناء في المفردات العربيّة، جاء على ثلاثي، ورباعيّ، وخماسيّ، والكلمات ذات الثّلاثة أحرف، فثلاثيّة الأصل، وليس بالضّرورة أن تكون الكلمات الرّباعيّة ذات الأربع أحرف رباعيّة الأصل، قد تكون أحد أصواتها زائدة، والأمر كذلك في الخماسيّ والسّداسيّ. وورد أيضا أنّ " أبنية الأسماء : ثلاثي ، ورباعيّ ، وخماسي . . . أبنية الأفعال : ثلاثي ورباعيّ".[36]

جاء في كتاب المفتاح في الصّرف للجرجانيّ*"أنّ الأبنية في الأسماء ثلاثي، ورباعيّ، وخماسيّ، وفي الأفعال ثلاثي، ورباعيّ، فالأسماء، والأفعال تبدأ بالثّلاثيّ ، وليس للجذر الثّنائيّ أي ذكر، وهذا يوضّح أنّ اللّغويّين كانوا يتناقلون صيغ الأفعال، والأسماء ممّن سبقهم، ولكون العربيّة قائمة على الفائدة، فإن اللّغويّين كانوا يشتقّون المفردات بعضها من بعض؛ لتحقيق الفائدة المرجوّة من المفردة؛ ولكون الأصول الثّلاثيّة، والرّباعيّة أكثر تقليبا، واشتقاقا جعلهم يرفضون الجذور الثّنائيّة؛ لكن رفضهم هذا لم يكن بشكل صريح وواضح. " فقد كان بروكلمان يقول: ترجع الكثرة العظيمة لأبنية الاسم في اللّغات السّاميّة إلى ثلاثة أصول من الأصوات الصّامتة"[37]، وذكر صاحب كتاب تداخل الأصول اللّغويّة نقلا عن بروكلمان أنّ الأصول في اللّغات السّاميّة ترجع إلى أصول ثلاثيّة، لكنّه خصّ الأسماء بالثّلاثيّ من دون الأفعال، وهذا كلام غير صحيح؛ لكون اللّغات السّاميّة لديها جذور ثنائيّة، وذكر ذلك في الفصل الأوّل من هذا البحث.

وجاء في بحث للدّكتورة نسرين أنّ أبنية الكلمات ثلاثيّة، ولا يوجد حذف فإن " حذف حرف من وسط الكلمة بعد إسقاط جزء لا يتجزّأ من بنية الكلمة يعد مسخا لها، ومن ثمّ لا تعبّر عن غرضها تعبيرا دقيقا كاملا"[38] ذكر في بحث الدّكتورة نسرين إذا كانت بنية الكلمة ثلاثيّة، وأسقط صوت منها، فإن هذا الصّوت يؤثّر في معنى المفردة، وهذا كلام صحيح؛ لكن ذكر في الفصل السّابق أنّ الصّوت الثّالث ما هو إلّا مكمّل لمعنى المفردة.

نستنتج من هذا أنّ بنية الكلمة عند اللّغويّين ثابتة منذ أن بدأ العرب بدراسة النّحو، واتّخذوا من السّماع قاعدة للقياس، وقلّة وجود المستعمل من الجذور الثّنائيّة جعلهم يرفضون وجودها؛ لذلك تعد أبنية الكلمات هي أحد الأسس التي استند عليها، لرفض الجذور الثّنائيّة.

4- الفصاحة في العربية

من الأسس التي استند إليها علماء اللغة لرفضهم الجذور الثّنائيّة هي الفصاحة، والفصاحة تعني الوضوح والبيان، ومعروف عن الجذور الثّنائيّة أنّ لا يكتمل معناها إلّا بوجود حرف ثالث يوضّح المعنى المقصود؛ لذلك فليس من الفصاحة الإبهام في المعنى، وعدم وضوحه إلّا بعد إضافة حرف ثالث للمفردة؛ لذلك قالوا أنّ الجذور الثّنائيّة غير فصيحة.

وعرَّف اللّغويّون الفصاحة هي " الفصاحة: البيان. فصح فصاحة فهو فصيح من قوم فصحاء وفصاح وفصح "[39]،

وتعني الفصاحة اصطلاحا: " صوغ الكلام على وجه له توفيه بتمام الإفهام لمعناه بتبيين المراد، وتزيين الألفاظ بما يقرب فهمه، ويعزب نظمه، ويعذّب استماعه"[40]

من هذا نستنتج أنّ الفصاحة هي صوغ الكلام بشكل، واضح، وسلس من غير تعقيد مع بلاغة المفردات وسهولتها. فالفصاحة هي البيان، والوضوح، وهي على وجهين أحدهما وضوح النّطق عند المتكلّم، وآخرها عضوي، ويتمثّل بسلامة النّطق، وقد أوضح علماء العربيّة شروط الفصاحة، فقد ذكر السّيوطي في كتابه المزهر : " الثّلاثيّ أحسن من الثّنائيّ والأحاديّ ومن الرّباعيّ والخماسيّ. . . وأنّ من شروط الفصاحة: أن تكون الكلمة متوسطة بين قلّة الحروف وكثرتها والمتوسّطة ثلاثة أحرف فإن كانت الكلمة على حرف واحد مثّل (ق) فعل أمر في الوصل قبحت وإن كانت على حرفين لم تقبح إلّا أن يليها مثلها ."[41]

أنّ من شروط الفصاحة عند السّيوطي أن تكون المفردة ذات أصوات متوسطة بين القلة، والكثرة، وأحسن هذه الألفاظ ما كان ثلاثياً، فإن يتوسّط بين الثّاني، والخماسيّ، لاهي قليلة الأصوات، فتقبّح، ولا هي كثيرة الأصوات فتصعب، فمن مميزات الثّلاثيّ أنّه خفيف، وواضح المعنى، وجاء في قول الدّكتور شاهين " أنّ الثّلاثيّ أكثر وأخف ، بل وأفصح من غيره " [42]، فإن العرب تستعمل الألفاظ، ما كان ثلاثي الحروف أكثر من غيرها؛ وذلك لكون الثّلاثيّ أخفّ من غيره، فلو كان يقصد بالخفّة عدد الأحرف لكان الثّنائيّ أخفّ منه، وميّز الثّلاثيّ بالفصاحة؛ لكون الثّلاثيّ جذر مكتمل المعنى في ذاته، وهو ليس بحاجة إلى حرف آخر ليكتمل معناه، كما هو حال الجذر الثّنائيّ. ولم تكن هذه شروط الفصاحة عند اللّغويّين بل شملت حتّى البلاغيّين، " فقد كان فخر الدّين الرّازي* يقدّم الكلمة الثّلاثيّة على غيرها في الفصاحة"،[43]ولم يكن فقط اللّغويّون يرون من شروط الفصاحة هي قلّة الحروف، بل حتّى البلاغيّين يرون بقلّة الحروف هي من شروط الفصاحة، وكذلك قالوا عن الثّلاثيّ : إنَّه أعدل

الأصول استندوا في ذلك على قول فخر الدّين الرّازي : إنّ الجذر الثّلاثيّ أفصح من غيره، وهو جذر مختلف عن باقي الجذور، وذكر الدّكتور مؤيّد شروطا للفصاحة بقوله: " شروط الفصاحة أن تكون الكلمة متوسطة بين قلّة الحروف، وكثرتها أي ثلاثة أحرف ، وبناء على هذا استعمل العرب المفردات الثّلاثيّة أكثر من غيرها" [44] ، أكّد الدّكتور مؤيّد أنّ الفصاحة تستند بالدّرجة الأساس على الجذور الثّلاثيّة لقلّة حروفها، وتوسّط عددها حروفها بين الجذور، نلاحظ اتّفاق اللّغويّين على أنّ قلّة حروف الجذر الثّلاثيّ هي أحد شروط الفصاحة، وهذا يؤكّد أنّ الجذور الثنائيّة هي جذور ليست جذوراً فصيحة لانتفاء أحد شروطها؛ لذلك كان رفض اللّغويّين للجذور الثّنائيّة لعدم فصاحتها، وعدم اعتدالها نسبة إلى الجذور الثّلاثيّة. نستنتج من هذا أن رفض اللّغويّين للجذور الثّنائيّة؛ لادّعائهم بعدم فصاحتها؛ لكن هذا كلام مردود؛ وذلك لكون الجذور بطبيعتها ترجع إلى أصول أحاديّة، وأنَّ اعتمدت الفصاحة هي أحد أسس رفض الثّنائيّ، هذا كلام يؤكّد رفض الأحاديّ كذلك، فما الفصاحة في الأصوات الأحاديّة.

5- الميزان الصّرفيّ

لاحظ علماء اللغة أنّ المفردات في اللغة يجب أن تخضع لوزن، وقياس، وأن يكون هذا الوزن هو المعيار الأساس لقياس المفردات، على وفق ميزانٍ، وأطلقوا عليه الميزان الصرفي، ويخضع لهذا الميزان أبنية المفردة على وفق أحرف، وحركات معينة، وحدّد علماء الصّرف الأحرف (ف - ع - ل) هي إحدى كفّتي الميزان، إمّا الكفة الأخرى، فهي المفردة.

وعرَّف اللّغويّون الميزان متمثّلا بقول الفراهيدي: الميزان هو " وزن: الوزن: معروف. والوزن: ثقل شيء بشيء مثله، كأوزان الدّراهم، ويقال: وزن الشّيء إذا قدره. "[45]

والميزان الصرفي اصطلاحا هو: " الصّيغة التي اصطلح عليها علماء الصّرف في اللغة العربيّة لضبط أوزان الكلمات، وصيغها بحسب حروفها الأصليّة، سواء أكانت الكلمة ثلاثيّة، أم رباعيّة الأصول، ورمز لهذا الميزان بحروف كلمة (فعل)، وما زاد في الكلمة الموزونة من أحرف، أو تشديد يوضع في الميزان، كما هو في الكلمة، مثّل: تعب وزنها فعل، تصبر وزنها تفعل، استخرج وزنها استفعل." [46]، نستنتج ممّا سبق أنّ الميزان هو الموازنة بين المفردة، وصيغة القياس التي وضعها موضوعة من قبل الصّرفيّين. " تقوم فكرة الميزان الصرفي عند النّحاة العرب على أساس أنّ أكثر الألفاظ العربيّة من أصل ثلاثي " [47]

من الأسس التي اعتمد عليها الصّرفيّون في وضع الميزان الصرفي هي الأصول الثّلاثيّة؛ وذلك لكون الأصول الثّلاثيّة أكثر استعمالا، وأكثر سماعا بين الأصول؛ لذلك جعلوا الثّلاثيّ هو أصل المفردات، فقد امتنعوا من استعمال الأصول الثّنائيّة في الميزان الصرفي إلّا بعد تضعيفها، أو تكرار أحد أصولها، فإن " امتناع دخول الكلمات الثّنائيّة في أصل الوضع في علم التّصريف، فلم تصلح أن تكون أصولا لغيرها من المفردات الدّاخلة فيه، فليس من الرّاجح أن تكون (قد)، أو (هل)، أو (من)، أصولا للمفردات الثّلاثيّة ، والرّباعيّة ، والخماسيّة ."[48]

عمد الصّرفيّون على عدم إرجاع الأصول إلى الجذور الثّنائيّة؛ وذلك اعتقاد منهم، بعدم رجحان هذا الأمر، فكيف يكون الجذر الثّنائيّ هو أصل الثّلاثيّ، والرّباعيّ، والخماسيّ، وهذا كلام مردود؛ وذلك لكون الأصول الخماسيّة المتمثّلة بخمسة أحرف كيف إرجاعها إلى ثلاث أصول، فلماذا القبول بهذا ، وعدم القبول بقولهم الثّنائيّ هو أصل الثّلاثيّ على الرغم من أنّ الفرق بينهما صوت واحد، " فليس من الممكن إرجاع الكلمات المتصرّفة، والمتمكّنة إلى حرفين أصليين فقط من غير علّة تصريفيّة، وتبقى متصرفة، أو محتفظة بمعناها الأصلي" [49]

فعند وضع الميزان الصرفي على ثلاثة أصول لم يكن الأمر يشمل جميع المفردات، فهناك مفردات ثنائيّة، وثلاثيّة، ورباعيّة، وخماسيّة؛ لذلك وضعوا ضوابط استندوا إليها في حال لم تكن المفردة ثلاثيّة، فأدخلوا الحذف، وكذلك الزّيادة على المفردة لكي تكون خاضعة لقوانين الميزان الصرفي، فكل كلمة لم تكن ثلاثيّة لابُدَّ من وجود علّة صرفية فيها؛ لذلك وضعوا الجذور الثّنائيّة جميعها على أنّه فيها تشديد، أو تضعيف، فإنها لا تخلو من علّة صرفية.

من الأسس التي رفض بسببها علماء اللغة الجذور الثّنائيّة هي اعتماد الميزان الصرفي على الجذور الثّلاثيّة من دون الثّنائيّة؛ ممّا جعل سيادة للثلاثيّ، وضمور الثّنائيّ.

6- التّخيّلات والظّنّ

من الأسس التي أدّت إلى رفض الجذور الثّنائيّة، هي ادّعاء الرّافضون للثّنائيّة، وأنّ أصحاب الثّنائيّة هم أصحاب تخيّلات وظنون، سيطرت عليهم، ولا وجود للثّنائيّة. عرف اللّغويّون الظّن هو: " الظّن: معروف ظنّ يظن ظنّا، والظّنة: التّهمة. وفلان ظنين أي متهم" [50]

الظّن اصطلاحا: هو " [ظنّ] : الظّن الشّك " [51]

نستنتج من هذا أنّ الظّن هو الشّك بين أمرين أحدهما صائب، والآخر غير صائب. وصف بعض اللّغويّين الرّافضين للجذور الثّنائيّة أنّ المؤيّدين للثّنائيّة هم أصحاب تخيّلات، وتمثّل ذلك بذكر الدّكتور توفيق شاهين نقلا عن الدّكتور إبراهيم أنيس * قوله: " لقد غالى ابن جنّي

في هذا، ومعه الثّعالبي* صاحب (فقه اللغة): إذ جعلا مجرّد الاشتراك في أصلين فقط من الأصول الثّلاثيّة دليلا على الاشتراك في معنى عام لبعض الكلمات، فيقرّر: أنّ المعنى العام (للتّفرقة)، يكون بصوتي (الفاء والرّاء)، والمعنى العام (للقطع) يكون (القاف والطّاء) إلى غير ذلك من تخيّلات، وتأمّلات تشبه أحلام اليقظة، عند رجل، اشتدّ ولعة، وأعصابه باللّغة العربيّة، فيتصوّر فيها ما ليس منها، وأضفى عليها من مظاهر السّحر ما لا يصح في الأذهان، ولا تتصف به لغات من لغات البشر. "[52]

قول الدّكتور إبراهيم أنيس: إنَّ ابن جنّي أعجب، باللّغة لدرجة أنّه تخيّل أمورا، وتصوّر أشياء لا يمكن للعقل التّصديق بها، وتبعه في ذلك الثّعالبي في هذه التّخيّلات، وأحلام اليقظة، هذا كلام عار عن الصّحّة، فإذا كان ابن جنّي لشدّة ولعه، وحبه للعربيّة، فقد اتّهم بالتّخيّلات، وأحلام اليقظة، فماذا سيتهم من استهان بالعربيّة، لو وضع قول ابن جنّي تحت الأنظار، وطبق قوله على الأصول الثّنائيّة، وكيف أنها تشترك، بمعنى عام بربط الأصول من قريب، أو بعيد، مثال على ذلك (فرط، فرق، فرع)، هو الجذر نفسه الذي استعان به الدّكتور إبراهيم أنيس للجذر الثّنائيّ (فرّ) عرف ابن فارس فرط " فرط: يدل على إزالة شيء من مكانه وتنحيته عنه." [53]

وجاء في تهذيب اللغة: فرق " فرق: الفرق: تفريق بين الشّيئين حتّى ينفرق " [54]

وجاء في تهذيب اللغة: "فرع حَجَز وَفرق بَينهمَا" [55]، فقد تبيّن معنى فرط هو الابتعاد عن المكان، وفرق هو الابتعاد، والتّفرقة، وفرع هو التّفريق بين شيئين، وابتعاد أحدهما عن الآخر يتضح من هذا أنّ المفردات (فرط، فرق، فرع)، اشتركت بالجذر الثّنائيّ، وهو (فرّ)، وقد اتّضح أنّ المفردات أعلاه اشتركت بمعنى عام جامع، وهو (التّفرقة والبعد)، وهذا ما أراده ابن جنّي، فهذا الاتّهام الذي قيل عن ابن جنّي ليس ظنّ، ولا تخيّلات، ولا نوع من السّحر بل هو نوع من معجزات اللغة العربيّة، وسحر جمالها .

وأوضح الدّكتور صبحي الصّالح: " أنّ الأمر لا يعدّوا عن الاحتمال والظّنّ، وأنّ الظّن لا يغنّي من الحق شيئا "[56]، يذكر الدّكتور صبحي الصّالح أنّ الجذور الثّلاثيّة لا ترجع إلى أصول ثنائيّة، وأنَّ مسألة الجذور الثّنائيّة في اللغة لاتعدوا أن تكون احتمال، وظن، وليس لها وجود مجرّد تخيّلات. هذا كلام عاجز، وغير صحيح، بدليل استند الدّكتور صبحي صالح على وجود الجذور الثّلاثيّة الجاهزة، وتامّة المعنى، ولم يشغل نفسه، بالبحث عن جذور غير ثلاثيّة، فما وجدت عليه اللغة منذ خمسة عشر قرنا هو الجذر الثّلاثيّ، ولا دخل للثّنائيّ، ولا حتّى

الأحاديّ، فجميع من رفض الجذور الثّنائيّة، متمسك بما سبقه ممّن قالوا بالجذر الثلاثيّ لا غير، وحتّى الجذور الأحاديّة، لولا وجود أحرف الهجاء لما قالوا بوجودها، وابتدؤوا العربيّة من المفردات من دون الأحرف الأحاديّة، ولولا اعتراف اللّغويّين القدماء، بالأحرف الأحاديّة لنفي وجودها الآن، وذكر الدّكتور حسام قدوري نقلا عن الدّكتور أحمد الجواري * قوله: " على كلّ حال، فإن هذا المذهب ليس إلّا محض افتراض، وليس له سند مكين في الواقع، ولا فائدة فيه؛ لأنّ هذه الألفاظ الثّنائيّة أسماء كانت، أم أفعالا ليس لها وجود يعتد به في العربيّة التي تكامل نضجها، واستوى كيانها منذ أكثر من خمسة عشر قرنا "[57]

جاء قول الدّكتور أحمد الجواري أنّ الجذور الثّنائيّة ما هي إلّا افتراض، وظنّ من قبل اللّغويّين؛ وذلك لكون الجذور الثّنائيّة ليس لها سند، وأساس قوي حتّى تبقى، وتستمرّ، وأنّها ليس لها وجود يعتد به أي أنها قليلة، أو تكاد تكون معدومة، قول الدّكتور الجواري هذا مرفوض تماما؛ لكونه يرفض تقبّل، وجود الجذور الثّنائيّة ، ويرفض وجودها ، فهي موجودة، وذكرها العلماء قديما، وحديثا، لا ننكر أنّها ليست قليلة لكنّها موجودة، على رغم من اكتمال العربيّة، وتكامل نضجها منذ خمسة عشر قرنا، على الرغم من اكتمال العربيّة منذ ذلك الوقت الطويل لكن هذا لا يعني أن ننكر أصلها، فبقاء العربيّة يعتمد على أساسها الذي نبعت منه.

7- النّحت

من الأسس التي أدّت إلى رفض الجذور الثّنائيّة هو النّحت ، ويعد النّحت أحد مظاهر اللغة العربيّة، فقد عدّه بعض اللّغويّين أنّه اشتقاق، وعده بعضهم الآخر غير ذلك، ولطبيعة تكوين المفردة المنحوتة، وجب الحديث عن كيفية تكوينها، فعند اندماج، أو مزج كلمتين، وإخراج كلمة ثالثة منهما يعد هذا نحتا، وهو في ذات الوقت اشتقاق كلمة ثالثة من كلمتين، أي ليس، ببعيد عن الاشتقاق، إنّما دعت الحاجة إلى النّحت؛ وذلك ليسهل استعمال المفردات الطّويلة، أو المركبة، لاسيما في وقتنا الحاضر، إذ توجد مصطلحات دخيلة على العربيّة، ويجب تعريبها، فيلجأ علماء اللغة إلى إجراء النّحت عليها؛ لكي يسهّل استعمالها بين النّاس.

وعرف اللّغويّون النّحت هو: " نحت النّون، والحاء، والتّاء كلمة تدل على نجر شيء، وتسويته بحديدة. ونحت النّجّار الخشبة ينحتها نحتا. والنّحيتة: الطّبيعة، يريدون الحالة التي نحت عليها الإنسان، كالغريزة التي غرز عليها الإنسان. وما سقط من المنحوت نحّاتة." [58]

النّحت اصطلاحا: " نحت الكلمة: صاغها من كلمتين أو أكثر " بسمل: إذا قال بسم اللّه الرّحمن الرّحيم - حوقل / حولق: إذا قال لا حول ولا قوّة إلّا باللّه. " [59]

إذا النّحت هو استخراج مفردة بحلّة جديدة بعيدا عن شكلها الأصلي، وذكر صبحي الصّالح أنّ الجذور الثّنائيّة ما هي إلّا نتيجة نحت المفردات، وقد ذكر ذلك بقوله: "إنّ مثل هذا المذهب ليس في الواقع إلّا صدى لآراء بعض اللّغويّين القدماء في النّحت، وفي طليعتهم ابن فارس الذي يؤكّد أنّ للرّباعيّ، والخماسيّ مذهبا في القياس، يستنبطه النّظر الدقيق؛ وذلك أنّ أكثر ما تراه منه منحوت." [60]

يؤكّد الدّكتور صبحي الصّالح أنّ العلماء المحدثون هم من نادى بنظريّة الجذر الثّنائيّ، إلّا أنّ الأمر قديما أشادوا به، وما دفع صالح لهذا القول هو وجود النّحت في اللغة قديما؛ وذلك لكون هناك كلمات في العربيّة من أصول ثلاثيّة، أو رباعيّة، أو خماسيّة، نحت منها مفردات أخرى خرجت الأخيرة بجذر ثنائي، ويرى صالح ما هذا إلّا صدى آراء المحبّين للّغة الّذين أعجبوا بسحر معانيها، ومن هؤلاء اللّغويّين أحمد بن فارس.

هذا كلام فيه شيء من الصّحّة؛ وذلك لكون النّحت في العربيّة، فعلا موجود لكن هذا لا يعني أن نرجع الأصول الثّنائيّة لذلك النّحت، فضلا عن كون اللغة العربيّة لغة ذات معان كثيرة وساحرة.

ويذكر الدّكتور صبحي أيضا أنّ من نادي، بالجذور الثّنائيّة ما هم إلّا محبّين للاشتقاق بقوله: " لا ينادى بمثل هذا الرّأي على ذاك النّحو في الغلو إلّا مولع بضروب الاشتقاق مأخوذ بما في الألفاظ من دلالة سحريّة، مؤمن بأنّ السّوابق واللّواحق بقايا كلمات قديمة مستعملة ولكن الغلو في الاشتقاق والنّحت لا يأتي بخير، وكذلك الذّهاب إلى تقصير الألفاظ في نشأتها الأولى لم تقم الأدلة دامغة على صحّة، وإن كان أنصار كثيرين في الشّرق والغرب"[61]

يذكر صبحي الصّالح أنّ لا ينادى، بوجود الجذور الثّنائيّة إلّا مولع، باللّغة، واشتقاقاتها، ومعانيها السّحريّة؛ لكن هذا الكلام ما هو إلّا رفض للجذور الثّنائيّة، بأيّ شكل من الأشكال، وجعل من نحت المفردات، أو حتّى تقصير العبارات ذريعة يلجأ لها لرفض الثّنائيّة، فإن تمكّن الجذور الثّلاثيّة، وسيطرتها على الجذور اللّغويّة جعل أغلب اللّغويّين يرفضون الثّنائيّة من قريب، أو بعيد. 8-الصّيغ المسموعة

معروف أنّ العربيّة فيها نوعان من القواعد، والأسس وهي سماعية، وقياسيّة، أمّا السّماعيّة، فهي ما يتناقله النّاس في حديثهم، وتمّ جمعه من السنة العرب، وخير مثال على ذلك هو كتاب العين للخليل، والكتّاب لسيبويه، فقد ورد فيهما ما كان منقول عن العرب سماعا.

وجاء في اللغة السّمع هو " سمع: (السّمع من) سمعت الشّيء سمعا. والسّمع: الذّكر الجميل. وقد ذهب سمعه في النّاس. والسّمع: ولد الذّئب من الضّبع. وسماع، أي اسمع. والسّمعمع: الصغير الرّأس. وسمعت بالشّيء، إذا أشعّته ليتكلّم به." [62]

وعرف السّماع اصطلاحا: هو " السّماع: كلّ ما يستلذه الإنسان من صوت طيّب فهو سماع "[63]

إذا السّماع هو ما نقل عن طريق الكلام، وانتشر بين أسماع النّاس. من الأسباب التي أدّت إلى رفض الجذور الثّنائيّة هي السّماع؛ وذلك لقلّة ما ورد عن العرب من جذور ثنائيّة عن طريق السّماع؛ لذلك كان رفضها وارد لدى علماء العربيّة، وقد ذكر الدّكتور أحمد عبد السّتّار قوله: عن السّماع " لعلّ الاعتداد بالصّيغ المسموعة ثلاثيّا، ورباعيّا، وخماسيا، وسداسيا في الأفعال، وسباعيّتها في الأسماء من دون الرّجوع إلى الأصل الثّلاثيّ المفترض في أكثر، لعلّ ذلك أولى، وأقرب إلى الواقع اللّغويّ، وأيسر على المعلم، والمتعلّم، وإدخال في باب الانتفاع، بالصّيغ المختلفة للدّلالة على المعاني المختلفة"[64]

ورد عن العرب ما كان سماعا من الثّلاثيّ، والرّباعيّ، وخماسيّ، وسداسيّ، وسباعيّ، وذلك؛ لكونهم كانوا يتناقلون المفردات التي تكون أقرب إلى واقعهم اللّغويّ، وكذلك كان ورود الأصول الثّلاثيّة قليلا؛ لأنّهم كانوا يستعملون المفردات مع أحرف الزّيادة التي طرأت على الأصول الثّلاثيّة، وذلك للانتفاع، بالصّيغ الدّلاليّة الأكثر شيوعا، واستعمالا بين النّاس.

9-مرحلة تاريخيّة انتهت

من الأسباب التي أدّت إلى رفض الجذور الثّنائيّة القول: إنّها مرحلة تاريخيّة انتهى، وقتها، وليس هناك جدوى من دراسة جذور انتهى استعمالها، فهي ليست موجودة، ولا تستحق الدّراسة.

وقد ذكر صاحب كتاب تداخل الأصول اللّغويّة، وأثرها نقلا عن الدّكتور إبراهيم نجّا * " يرى أن نتبع مذهب القدامى في الأصول؛ لأنّها توافق ما هو جار في الاستعمال؛ ولأن مرحلة الاشتراك في الحرفين مرحلة تاريخيّة لم يعد البحث فيها مجديا " [65]

يؤكّد الدّكتور إبراهيم أنّ مرحلة الحرفين هي مرحلة انتهت، والآن نحن نستعمل ما هو واقع وكلام الدّكتور إبراهيم بهذا الشأن صحيح؛ لكن في ذات الوقت هناك أصول ثنائيّة تُستعمل إلى الآن، ولم ينته وقتها الزّمنيّ، ونحن لا ندرس الأصول الثّنائيّة؛ لكونها أصولاً مرّ عليها زمن، وأصبحت من التّاريخ، فهي مرحلة ابتدائيّة، فلو نظرنا إلى الطّفل يبدأ بالأصول الأحاديّة، فلم لا نعلمه الكلمات أوّلا بدل الأصوات الأحاديّة بوصفها مرحلة تاريخيّة قد انتهت؟ نحن نوافق قولك: إنّها مرحلة تاريخيّة، لكن لا نوافق قولك: إنّها انتهت والدّليل على ذلك الطّفل حينما يتعلّم الأصوات الأحاديّة، وبعدها الثّنائيّة، والثّلاثيّة، وبعد ذلك يبدأ بالجمل والكلام الواضح، فالجذور إن كانت أحاديّة، أو ثنائيّة، فهي لازالت مستعملة إلى الآن.

10- الجذور مرتكز أساسيّ

لكلّ لغة في العالم هناك مرتكز ترتكز عليه، واللّغة العربيّة مرتكزها الأساسيّ هي الجذور التي اعتمدت عليها في تكوين مادتها الأساس، فكان المرتكز الأساسيّ هو من الأسباب الرّئيسة التي أدّت إلى رفض الجذور الثّنائيّة؛ لأنّ معظم اللّغويّين القدماء والمحدثين عدّ المرتكز الأساسيّ للّغة العربيّة هو الجذر الثّلاثيّ، وليس الثّنائيّ، وأنَّ الثّنائيّ هو مجرّد حالة، أو حقبة مرّت بها اللغة وانتهت، وتحدث الدّكتور توفيق محمّد شاهين عن الجذور العربيّة، وحقيقة أصلها: قائلاً" ومن استعرض حقل المفاهيم العربيّة نجد أنّ هذه– الأمثلة الثّنائيّة - وإن جاءت من حرفين أصليين خصهما بمعنى، واضح حرف ثالث - تتألّف آلان من ثلاثة حروف صامتة؛ تؤدّي بتجمّعها فكرة عامّة؛ ولأن عرفت العربيّة عبر تاريخها الحافل مفاهيم تعود إلى أصول غير ثلاثيّة، تعدّل ما هو غير ثلاثي، وتدخّله في صميم التّركيب العربيّ: أي تنطلق معظم الكلمات العربيّة من مرتكز بنيانيّ أساسي، هو الأصل الثّلاثيّ "[66]

يؤكّد الدّكتور شاهين، أنّ الجذور العربيّة هي جذور ثلاثيّة، وأنّ الجذور الثّنائيّة إنْ وجدت، فقد زيد عليها حرف ثالث حتّى يكون جذر ثلاثياً، فإن الجذور الثّنائيّة حصل عليها تعديل عبر التّاريخ، وأصبحت جذوراً ثلاثيّة؛ وذلك لأنّ أساس الجذور العربيّة هي جذور ثلاثيّة، فهذا هو صميم التّركيب اللّغويّ، وكلام الدّكتور شاهين واقعي؛ ولكن ما يوآخذ عليه أنَّ الجذور العربيّة لا تقتصر على الجذور الثّلاثيّة فقط، فهناك جذور أحاديّة، وثنائيّة، ورباعيّة، وخماسيّة، فلو نجرى تعديلا على الثّنائيّة حتّى نصيرها ثلاثيّة، فلابُدّ من إجراء تعديلٍ على الجذور الرّباعيّة، والخماسيّة كذلك، حتّى تكون جميعها ثلاثيّة ، هذا كلام غير دقيق، فلو أردنا أن نغيّر الجذور عبر التّاريخ لما بقي لدينا سوى الجذور الثّلاثيّة وهذا ما يكذبه

الواقع فالعربية تحفل بكلمات ذات جذور رباعية وخماسية فضلا عن الجذور الأحادية إذا صح كلام من يقول بها.

الخاتمة:

تبيّن من خلال ما تقدّم من معطيات عن الأسس التي أدّت إلى رفض الجذور الثّنائيّة، أنّ وجود الجذور الثّلاثيّة بشكلها الواسع، ومعناها المتسع، وسهولة الاشتقاق منها، وفصاحتها، وتمكّنها من بين الجذور؛ أدّى هذا إلى رفض الثّنائيّ؛ لأنّ اللّغويّين اتبعوا ما كان مستعمل بين علماء العربيّة، وما كان موجود في المعاجم، وأيضا ساعدهم على هذا الرّفض عدم اكتمال معنى المفردة إلّا بعد إضافة حرف ثالث؛ ليثبت المعنى ما جعل الأمر شاقّا عليهم، فعند رجوعهم إلى أيّ مفردة يجب أن يرجعوا إلى عدد غير قليل؛ ليثبت لهم معنى الجذر الثّنائيّ، وما حمل في طياته من مفردات، فنرى في رفضهم هذا مبررات تقودهم إلى هذا الرّفض، وهذه المبرّرات ليست هينة، ولا قليلة، وفيها وجهة نظر.

الهوامش:

---

1 - ابن فارس، مقاييس اللغة، ج2، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، 1979م، ص422

* رمضان عبد التواب، عالم لغوي، مصري الجنسية، (المتوفي: 2001م)

2 - رمضان عبد التواب، فصول في فقه اللغة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط6، ص301

* د. مؤيد حسين منشد، استاذ مساعد، جامعة بغداد

3 - مؤيد حسين مشد، التباين اللغوي بين الجذور الثنائية والثلاثية في اللغات السامية (العربية والسريانية أنموذجا) (بحث) مجلة كلية اللغات، جامعة بغداد، العدد33، ص86

4 - ابن منظور، لسان العرب، ج3، دار صادر- بيروت، ط3، 1414ه، ص413

* أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: 458ه) ينظر: الزركلي، الاعلام، ج4، دار العلم للملايين، ط15، 2002، ص263

5 - ابن سيدة، المحكم والمحيط الاعظم، ج7، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية-بيروت، ط1، 2000م، ص71

* أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: 538ه) ينظر: الزركلي، الاعلام، ج7، دار العلم للملايين، ط15، 2002، ص178

6- الزمخشري، أساس البلاغة، ج2، تحقيق محمد باسل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1998، ص223

* مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: 606هـ) ينظر: السيوطي، طبقات الحفاظ، ج1، دار الكتب العلمية-بيروت، ط1، 1403، ص495

7- ابن الاثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ج4، تحقيق طاهر احمد محمود احمد، المكتبة العلمية، بيروت، 1979، ص350

8 - الفراهيدي، العين، تحقيق د. مهدي المخزومي، ج 1، دار ومكتبة الهلال، ص49

9 - الفراهيدي، العين، تحقيق د. مهدي المخزومي، ج 1، دار ومكتبة الهلال، ص49

* محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (المتوفى: 381هـ) ينظر: الزركلي، الاعلام، ج6، دار العلم للملايين، ط15، 2002، ص225

10 - ابو الحسن، علل النحو، ج1، تحقيق محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشيد، الرياض السعودية، ط1، 1999م، ص324

* عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ) ينظر: الزركلي، الاعلام، ج3، دار العلم للملايين، ط15، 2002، ص301

11 - السيوطي، المزهر في علوم اللغة، ج1، تحقيق فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1، 1998، ص193

12 - الكرملي، نشوء اللغة العربية ونموها، المطبعة العصرية، مصر، 1938، ص2

13 - الصالح، دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، ط1، 1960، ص48

14 - د. سيدي محمد، التباين اللغوي بالجذر الثنائي (بحث)، مجلة الآداب واللغات، جامعة ورقلة الجزائر، العدد الرابع، 2005م، ص251

15 - د. سيدي محمد، التباين اللغوي بالجذر الثنائي (بحث)، مجلة الآداب واللغات، جامعة ورقلة الجزائر، العدد الرابع، 2005م، ص256

16 - عبد الرزاق بن فراج الصاعدي، تداخل الاصول اللغوية، ج1، عمادة البحث العلمي، الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 2002م، ص168

17 - د. مؤيد حسين منشد، التباين اللغوي بين الجذور الثنائية والثلاثية، العدد 33، مجلة كلية اللغات، ص86

18 - توفيق محمد شاهين، اصول اللغة العربية بين الثنائية والثلاثية، دار التضامن، مصر، ط1، 1980م، ص66

* الدكتور توفيق محمد شاهين، عالم لغوي

19 - الهروي، تهذيب اللغة، ج8، تحقيق محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي- بيروت، ط1، 2001م، ص232، 233. وينظر: ابن فارس، مجمل اللغة العربية، ج1، تحقيق زهير عبد المحسن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1986، ص726

20 - الفارابي، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ج5، تحقيق احمد عبد الغفور، دار العلم للملايين- بيروت، ط4، 1987، ص1804

21 - ابن سيدة، المحكم والمحيط الاعظم، ج6، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م، ص126، وينظر: ابن قطاع الصقلي، كتاب الافعال، ج3، عالم الكتب، ط1، 1983، ص49 وينظر: ابو العباس، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية، بيروت، ص514

22 - د. مؤيد حسين منشد، التباين اللغوي بين الجذور الثنائية والثلاثية في اللغات السامية، العدد33، مجلة كلية اللغات، ص86

23 - د. مؤيد حسين منشد، التباين اللغوي بين الجذور الثنائية والثلاثية في اللغات السامية، العدد33 ، مجلة كلية اللغات، ص86

24 - د. مؤيد حسين منشد، التباين اللغوي بين الجذور الثنائية والثلاثية في اللغات السامية، العدد 33، مجلة كلية اللغات، ص86

25 - قدوري، تأصيل الجذور السامية، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 2007، ص 145

26 - د. مؤيد حسين منشد، التباين اللغوي بين الجذور الثنائية والثلاثية في اللغات السامية، العدد33، مجلة كلية اللغات، ص86

27 - أ. د. مؤيد حسين منشد، التباين اللغوي بين الجذور الثنائية والثلاثية في اللغات السامية، العدد33، مجلة كلية اللغات، ص86

28 - ينظر، الفراهيدي، العين، ج5، تحقيق مهدي المخزومي، دار ومكتبة الهلال، ص95

29 - ينظر، ابن فارس، مقاييس اللغة، ج5، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، 1979، ص106

30 -ينظر، الفارابي، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ج6، تحقيق احمد عبد الغفور، دار العلم للملايين- بيروت، ط4، 1987، ص2182

31 - ينظر، ابن فارس، مقاييس اللغة، ج5، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، 1979، ص 104، 105

32 - إبراهيم مصطفى، احمد الزيات، وآخرون، المعجم الوسيط، ج1، دار الدعوة، ص72

33 -ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ج1، تحقيق طاهر أحمد الزاوي، المكتبة العلمية، بيروت، 1979م، ص158،157

* أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي(المتوفي:189هـ) ينظر: الإشبيلي، طبقات النحويين واللغويين، ج1، تحقيق محمد أبو الفضل، دار المعارف، ص127

* أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: 207هـ) ينظر: الإشبيلي، طبقات النحويين واللغويين، ج1، تحقيق محمد أبو الفضل، دار المعارف، ص131

34 - ابن مالك، (هامش كتاب) إيجاز التعريف في علم التصريف، ج1، تحقيق محمد المهدي، عمادة البحث العلمي الجامعة الاسلامية، المملكة العربية السعودية، ط1، 2002م، ص59

35 - التهاوني، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، تحقيق د. علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون- بيروت، ط1، 1996م، ص345

36 - الجرجاني، المفتاح في الصرف، ج1، تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط1، 1987، ص 26،36

* أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني (المتوفى: 471هـ) ينظر: الزركلي، الاعلام، ج4، دار العلم للملايين، ط15، 2002، ص48

37 - عبد الرزاق بن فراج الصاعدي، تداخل الاصول اللغوية وأثرها في بناء المعجم، ج1، عمادة البحث العلمي، الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 2002م، ص168

38 - نسرين عبد الله شنوف العلواني، اطروحة (البحث الصرفي في الدراسات اللغوية العربية الحديثة)، أشراف أ. د هاشم طه شلاش، جامعة بغداد، كلية التربية ابن رشد، 2003، ص 189-190

39 - ابن سيدة، المحكم والمحيط الاعظم، ج3، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية-بيروت، ط1، 2000م، ص164، وينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج2، دار صادر- بيروت، ط3، 1414هـ، ص544

40 - السيوطي، معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، تحقيق أ. د محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب - القاهرة / مصر، ط1، 2004 م، ص93

41 - السيوطي، المزهر في علوم اللغة، ج1، تحقيق فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1، 1998، ص159، وينظر: شاهين، أصول اللغة العربية بين الثنائية والثلاثية، دار التضامن، مصر، ط1، 1980، ص 68

42 - شاهين، أصول اللغة العربية بين الثنائية والثلاثية، دار التضامن، مصر، ط1، 1980، ص 66

* محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي البكري، أبو عبد الله، فخر الدين الرازيّ (المتوفى 606هـ) ينظر: الزركلي، الاعلام، ج6، دار العلم للملايين، ط15، 2002، ص313

43 - عبد الرزاق بن فراج الصاعدي، تداخل الاصول اللغوية وأثرها في بناء المعجم، ج1، عمادة البحث العلمي، الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 2002م، ص98

44 - د. مؤيد حسين منشد، التباين اللغوي بين الجذور الثنائية والثلاثية، العدد 33، مجلة كلية اللغات، ص86

45- الفراهيدي، العين، تحقيق د. مهدي المخزومي، ج 7، دار ومكتبة الهلال، ص386

46 - احمد مختار عمر، وآخرون، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج3، عالم الكتب، ط1، 2008، ص 2433

47 - د. محمود فهمي، علم اللغة العربية، دار غريب للطباعة، ص205

48 - د. مؤيد حسين منشد، التباين اللغوي بين الجذور الثنائية والثلاثية في اللغات السامية، العدد 33، مجلة كلية اللغات، ص87

49 - د. مؤيد حسين منشد، (بحث) التباين اللغوي بين الجذور الثنائية والثلاثية في اللغات السامية، العدد 33، مجلة كلية اللغات، ص87

50 - ابن دريد، جمهرة اللغة، ج1، تحقيق بعلبكي، دار العلم، بيروت، ط1، 1987م، ص154

51 - نشوان بن سعيد الحميري، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، ج7، تحقيق د. حسين بن عبد الله وآخرون، دار الفكر المعاصر بيروت –لبنا ن، دار الفكر (دمشق-سورية، ص4223

* الدكتور ابراهيم انيس، رائد الدراسات اللغوية، (المتوفي:1977)، ينظر: ويكيبيديا

* عبد الملك بن محمد بن إسماعيل، أبو منصور الثعالبي، (المتوفي:429هـ)، ينظر: الزركلي، الاعلام، ج4، دار العلم للملايين، ط15، 2002، ص163

52 - شاهين، اصول اللغة العربية بين الثنائية والثلاثية، دار التضامن، مصر، ط1، 1980، ص74-75

53 - ابن فارس، مقاييس اللغة، ج4، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، 1979م، ص490

54 - الهروي، تهذيب اللغة، ج4، تحقيق محمد عوض، دار احياء التراث، بيروت، ط1، 2001، ص96

55 - المصدر نفسه، ج2، ص215

56 - الصالح، دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، ط1، 1960، ص164

* احمد عبد الستار الجواري، اديب وشاعر ونحوي عراقي (المتوفي: 1988م)، ينظر: ويكيبيديا

57 - قدوري، تأصيل الجذور السامية، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 2007، ص 154

58 - ابن فارس، مقاييس اللغة، ج5، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، 1979م، ص404

59 - احمد مختار عمر وآخرون، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج3، عالم الكتب، ط1، 2008م، ص 2175

60 - الصالح، دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، ط1، 1960، ص165

61 - الصالح، دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، ط1، 1960، ص166

62 - ابن فارس، مجمل اللغة العربية، ج1، تحقيق زهير عبد المحسن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1986، ص474

63 - ابو البقاء الحنفي، الكليات، تحقيق عدنان درويش، مؤسسة الرسالة- بيروت، ص495

64- الدكتور احمد عبد الستار، حروف الزيادة، (بحث)، ج3، المجلد التاسع والثلاثون، مجلة المجمع العلمي العراقي، 1988، ص66

* الدكتور إبراهيم محمد نجا : عالم لغوي أكاديمي (المتوفي: 1981م) ينظر: الشبكة العنكبوتية، موقع الجزيرة نت

65 -عبد الرزاق بن فراج الصاعدي، تداخل الاصول اللغوية، ج1، عمادة البحث العلمي، الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية - السعودية، ط1، 2002م، ص171

66 - توفيق محمد شاهين، أصول اللغة العربية بين الثنائية والثلاثية، دار التضامن، مصر، ط1، 1980، ص69.

المصادر والمراجع

- ابراهيم مصطفى، احمد الزيات، وآخرون، المعجم الوسيط، دار الدعوة، الطبعة الاولى
- ابن الاثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق طاهر احمد محمود احمد، المكتبة العلمية، بيروت، 1979م
- ابن دريد، جمهرة اللغة، تحقيق بعلبكي، دار العلم-بيروت، ط1، 1987م
- ابن سيدة، المحكم والمحيط الاعظم، ج6، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م
- ابن فارس، مجمل اللغة العربية، تحقيق زهير عبد المحسن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1986م
- ابن فارس، مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، 1979م
- ابن مالك، ايجاز التعريف في علم التصريف، تحقيق محمد المهدي، المملكة العربية السعودية، ط1، 2000م ،
- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر- بيروت، ط3، 1414ه
- ابو الحسن، علل النحو، تحقيق محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشيد، الرياض السعودية،ط1، 1999م
- ابو العباس ، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية، بيروت –لبنان
- احمد مختار عمر، واخرون، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، ط1، 2008م
- التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق د. علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون-بيروت، ط1، 1996م
- توفيق محمد شاهين، أصول اللغة العربية الثنائية والثلاثية، دار التضامن، مصر، ط1، 1980م
- الجرجاني، التعريفات، ضبطه وصححه جماعة من العلماء، الناشر دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1983م
- الحنفي، ابو البقاء، الكليات، تحقيق عدنان درويش، مؤسسة الرسالة-بيروت
- رمضان عبد التواب، فصول في فقه اللغة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط6، القاهرة
- الزركلي، الاعلام، دار العلم للملايين، ط15، 2000م
- الزمخشري، اساس البلاغة، تحقيقي محمد باسل، دار الكتب العلمية-بيروت، ط1، 1998م

- السيوطي، المزهر في علوم اللغة، تحقيق فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م
- الاشبيلي، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم، دار المعارف
- الصاعدي، عبد الرزاق بن فراج، تداخل الاصول اللغوية وأثره، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 2002م
- الصالح صبحي، دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، ط1، 1960م
- الفارابي، ابو نصر، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق، احمد عبد الغفور، دار العلم للملايين-بيروت، ط4، 1987م
- الفراهيدي، العين، تحقيق، الدكتور مهدي المخزومي، دار ومكتبة الهلال
- قدوري، تأصيل الجذور السامية، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 2007م
- الكرملي، نشوء اللغة العربية ونموها، المطبعة العصرية، مصر، 1938م
- محمود فهمي، علم اللغة العربية، دار غريب للطباعة
- الهروي، اسفار الفصيح، تحقيق احمد بن سعيد بن محمد، الناشر عمادة البحث العلمي
- بالجامعة الاسلامية، المدينة المنورة المملكة العربية السعودية، ط1، 1420ه
- الرسائل والاطاريح
- نسرين عبد الله شوف العلواني، البحث الصرفي في الدراسات اللغوية الحديثة، (اطروحة دكتوراه)، اشراف، هاشم طه شلاش، جامعة بغداد، كلية التربية ابن رشد، 2003م
- البحوث
- سيدي محمد، التباين اللغوي بالجذر الثنائي، مجلة الآداب واللغات، جامعة ورقلة-الجزائر، العدد الرابع، 2005م
- مؤيد حسين منشد، التباين اللغوي بين الجذور الثنائية والثلاثية في اللغات السامية، العدد33، مجلة كلية اللغات

Sources and References

- Ibrahim Mustafa, Ahmed Al-Zayyat, et al. "Al-Mu'jam Al-Wasit." Dar Al-Da'wa, First Edition.
- Ibn Al-Athir. "Al-Nihayah fi Gharib al-Hadith wa al-Athar," edited by Tahir Ahmad Mahmoud Ahmad, Al-Maktabah Al-Ilmiyyah, Beirut, 1979.
- Ibn Duraid. "Jamharat Al-Lugha," edited by Baalbaki, Dar Al-Ilm, Beirut, First Edition, 1987.
- Ibn Sīda. "Al-Muhkam wal-Muhit Al-A'zam," Volume 6, edited by Abdul Hamid Hindawi, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, First Edition, 2000.

- Ibn Faris. "Mujmal Al-Lugha Al-Arabiyyah," edited by Zuhair Abdul Mohsen, Al-Risalah Institution, Beirut, Second Edition, 1986.
- Ibn Faris. "Maqayis Al-Lugha," edited by Abd Al-Salam Harun, Dar Al-Fikr, 1979.
- Ibn Malik. "Ijaz Al-Ta'rif fi Ilm Al-Tasrif," edited by Muhammad Al-Mahdi, Kingdom of Saudi Arabia, First Edition, 2000.
- Ibn Manzur. "Lisan Al-Arab," Dar Sader, Beirut, Third Edition, 1414 AH.
- Abu Al-Hasan. "Ilal Al-Nahw," edited by Mahmoud Jassim Muhammad Al-Durwish, Al-Rasheed Library, Riyadh, Saudi Arabia, First Edition, 1999.
- Abu Al-Abbas. "Al-Misbah Al-Munir fi Gharib Sharh Al-Kabir," Al-Maktabah Al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon.
- Ahmed Mukhtar Omar, et al. "Mu'jam Al-Lugha Al-Arabiyya Al-Muasira," Alam Al-Kutub, First Edition, 2008.
- Al-Tahānawi. "Mawsu'at Kashaf Istilahāt Al-Funoon wal-Uloom," edited by Dr. Ali Dahrūj, Maktabat Lubnān Publishers, Beirut, First Edition, 1996.
- Tawfiq Muhammad Shaheen. "Usul Al-Lugha Al-Arabiyyah Al-Thunaiyyah wal-Thulāthiyyah," Dar Al-Tadamun, Egypt, First Edition, 1980.
- Al-Jurjani. "Al-Ta'rifat," verified and corrected by a group of scholars, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, First Edition, 1983.
- Al-Hanafi, Abu Al-Baqā. "Al-Kulliyyāt," edited by Adnan Darwish, Al-Risalah Institution, Beirut.
- Ramadan Abdul Tawwab. "Fusul fi Fiqh Al-Lugha," Al-Khanji Library, Cairo, Sixth Edition, Cairo.
- Al-Zarkali. "Al-A'lam," Dar Al-Ilm Lilmalayin, Fifteenth Edition, 2000.
- Al-Zamakhshari. "Asas Al-Balagha," edited by Muhammad Basel, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, First Edition, 1998.
- Al-Suyuti. "Al-Muzhir fi Ulum Al-Lugha," edited by Fuad Ali Mansur, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, First Edition, 1998.
- Al-Ishbili. "Tabaqat Al-Nuhat wal-Lughawiyyin," edited by Muhammad Abu Al-Fadl Ibrahim, Dar Al-Ma'arif.
- Al-Saidi, Abdul Razzaq bin Fraj. "Tadakhul Al-Usul Al-Lughawiyyah wa Atharuh," Al-Buhuth Al-Ilmiyyah, Islamic University of Madinah, Kingdom of Saudi Arabia, First Edition, 2002.

- Subhi Al-Saleh. "Dirasat fi Fiqh Al-Lugha," Dar Al-Ilm Lilmalayin, First Edition, 1960.
- Al-Farabi, Abu Nasr. "Al-Sihah Taj Al-Lugha wa Sihah Al-Arabiyya," edited by Ahmed Abdul Ghafur, Dar Al-Ilm Lilmalayin, Beirut, Fourth Edition, 1987.
- Al-Farahidi. "Al-Ayn," edited by Dr. Mahdi Al-Makhzumi, Dar wa Maktabat Al-Hilal.
- Qaduri. "Ta'sil Al-Juthur Al-Samiyya," Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, First Edition, 2007.
- Al-Karmali. "Nashu' Al-Lugha Al-Arabiyya wa Numuwha," Al-Matba'a Al-Asriyyah, Egypt, 1938.
- Mahmoud Fahmy. "Ilm Al-Lugha Al-Arabiyyah," Dar Gharib for Printing.
- Al-Harawi. "Asfar Al-Fasih," edited by Ahmed bin Said bin Muhammad, Al-Buhuth Al-Ilmiyyah, Islamic University of Madinah, Kingdom of Saudi Arabia, First Edition, 1420 AH.
- Theses and Dissertations
- Nisreen Abdullah Shawaf Al-Alwani. "Al-Bahth Al-Sarfi fi Al-Dirasat Al-Lughawiyyah Al-Hadithah" (Doctoral Dissertation), supervised by Hashem Taha Shlash, University of Baghdad, College of Education Ibn Rushd, 2003.
- Research Papers
- Sidi Muhammad. "Al-Tabayyun Al-Lughawi bil-Juthur Al-Thunaiyyah," Al-Adab wal-Lughat Journal, University of Ouargla, Algeria, Issue No. 4, 2005.
- Moeid Hussein Monshed. "Al-Tabayyun Al-Lughawi bayn Al-Juthur Al-Thunaiyyah wal-Thulathiyyah fi Al-Lughat Al-Samiyya," Issue No. 33, Journal of the College of Languages.
- These references cover a wide range of topics related to Arabic linguistics
- and philology, providing valuable resources for research and study in these fields.

The Theoretical Foundations for Rejecting the Binary Root in the Arabic Language

Rehab Zuhair Lazim **Prof Dr. Maha Khair Bek Nasser**

Islamic University in Lebanon

rehabzoher@yahoo.com

Keywords: Foundations, Theorization, Root

Summary:

The binary root in the Arabic language is the origin of a word and consists of two letters. It can be studied from two perspectives: acceptance and rejection.

From the rejection perspective, the binary root is seen merely as a foundation for word formation without intrinsic meaning, focusing on the words themselves and their usage without understanding the root's origin.

The acceptance or rejection of binary roots depends on the study's context and purpose. For linguists and researchers, understanding binary roots from the acceptance perspective is useful for comprehending how meanings are formed and how the language evolves. In contrast, the rejection perspective is beneficial for those interested in language applications without detailed analysis.